

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر:

(المادة الاولى)

عدم صلاحية السيد / محمد عادل محمود بسيوني - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية لشغل وظيفته القضائية وإحالة للمعاش .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الأولى سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١١ مايو سنة ٢٠٠٨ م) .

حسنى مبارك